



Distr.
GENERAL

A/41/643
1 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
السند ١٤٢ من جدول الأعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

حالة الديون الدولية في منتصف عام ١٩٨٦

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٨-١	أولا - مقدمة
٦	١٩-٩	ثانيا - مشكلة الديون الخارجية منذ منتصف عام ١٩٨٦
١٣	٤٩-٢٠	ثالثا - المسائل الهامة في السياسة
١٣	٢٤-٢٠	ألف - اقتصاد العالم في أواسط عام ١٩٨٦
١٦	٢٧-٢٥	باء - انخفاض أسعار الفائدة
١٩	٣١-٢٨	جيم - استمرار التكييف في البلدان النامية
٢٣	٣٤-٣٢	دال - الجهود الرامية إلى تعزيز المدخرات المحلية ..
		هاء - تدفق الموارد المالية - التحول من القطاع
٢٣	٤٩-٣٥	الخاص إلى القطاع العام
٢٥	٦١-٥٠	رابعا - النتائج

.../...

٤٣٩٢٣ 86-23765

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

- ٧ - ١ الدين الخارجي للبلدان النامية : الخصائص الرئيسية ، ١٩٨٢-١٩٨٦
- ١٠ - ٢ الاحتياطات الدولية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال
- ١٤ - ٢ نمو الانتاج العالمي والتجارة ، ١٩٨٢-١٩٨٦
- ١٧ - ٤ أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ، ١٩٧٥-١٩٨٦
- ٢٠ - ٥ معدل نمو حجم تجارة البلدان النامية ، ١٩٨٢-١٩٨٦
- ٢١ - ٦ الاختلافات بين معدلات النمو في حجم الصادرات والواردات ١٩٨٢-١٩٨٥
- ٢٥ - ٧ مجموع صافي تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية ١٩٨٢-١٩٨٥ ...
- ٨ صافي تدفق إقراض صندوق النقد الدولي الى البلدان النامية المستوردة
- ٢٨ لرأس المال ، (١٩٨١-١٩٨٦)
- ٩ القروض المصرفية المقدمة للبلدان النامية المستوردة لرأس المال :
- ٣١ إجمالي النشاط الاقتراضي في أسواق رأس المال الدولية (١٩٨١-١٩٨٦)
- ١٠ التغييرات الحاصلة فسي المطالبات الخارجية للمصارف التي تقدم
- ٣٤ تقاريرها الى مصرف التسويات الدولية

أولا - مقدمة

١ - ما زالت مشكلة الديون الخارجية ، بعد مرور أربع سنوات على تفجرها في عام ١٩٨٢ ، تلقي ظلا كثيفا عن الفموض على مستقبل عدد كبير للغاية من البلدان . فمنذ نهاية عام ١٩٨٢ وحتى منتصف عام ١٩٨٥ ، تراكمت على أكثر من ستين بلدا من البلدان النامية - أي بواقع بلد واحد من بين كل بلدين - متأخرات في ديونها الخارجية أو تعين عليها إعادة جدولة هذه الديون . وقد انطوى تكيف هذه البلدان مع القهسود المالية الخارجية المتشددة الناتجة عن الانكماش المفاجئ للائتمان ، على تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة من الواقع الآن أن جميع المؤسسات المالية الدولية^(١) تعترف بها .

٢ - والواقع أن التباطؤ الحاد في النمو وفي الاستثمار ، وكذلك تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من بلدان العالم النامي أثناء النصف الأول من الثمانينات اضحى الآن أمرا لا جدال فيه ، وعزز بالأسانيد والأدلة الواقعية في تقارير عدة وكالات متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة . لقد أصبحت مشكلة الدين مسألة اقتصادية وسياسية تركزت عليها المناقشة الحالية للسياسة الداخلية والدولية المتعلقة بالتنشيط المطلوب لعملية التنمية في أواخر الثمانينات . وإعادة التنشيط هذه أمر أساسي إذا ما أُريد تحقيق الهوة الأخذة في الاتساع بين مستويات المعيشة في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، في التسعينات .

٣ - وقد أوضحت "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦"^(٢) وتقارير الأمين العام^(٣) التي سبقتها ، مدى الارتباط الأساسي لمسألة الدين بمسائل التجارة (ولاسيما المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية) ، والوصول إلى الأسواق وسير النظام النقدي والمالي الدولي ، وسلوك المصارف التجارية ، والتدفقات الرسمية للتمويل الأجنبي ، وتفاعلات السياسات الجزئية في أهم بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

٤ - وكان الموضوع الرئيسي "للدراصة" هو استعالة السكوت على استمرار وجود مجموعتين من الاختلالات التي لم يسبق لها مفيل في تاريخ الاقتصاد العالمي : الاختلالات الكبيرة في التجارة والحسابات الجارية فيما بين كبرى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، من جهة ، والنقل المافي العام للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو من جهة أخرى ، وذلك يتمل إلى حد كبير بأزمة الديون الدولية . وتورد "الدراصة" المشار إليها ، توصيات للسياسات التي ينبغي اتباعها

إزالة هاشين المجموعتين المرشبتين من الاختلالات بطريقة لا تؤدي إلى الاضطراب . ولم يتغير الشعور بضرورة الإسراع بمعالجة تلك الاختلالات بل ازداد ، منذ اعداد الدراسة ، نظرا للتحديات التي خفضت التقديرات السابقة لمعدلات نمو الناتج والتجارة ، والتي تقوم بها الآن جميع المنظمات الدولية بالنسبة لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ .

٥- ويقدم هذا التقرير استجابة لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٠ المؤرخ فسي ٢٠ حزيران/يونيه ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والأربعين ما يتعلق بأزمة الدين الخارجي والتنمية من الأجزاء المستكملة من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ١٩٨٦ .

٦- والقسم الثاني من التقرير يلقي نظرة عامة سريعة على حالة الديون الدولية منذ أواسط عام ١٩٨٦ . ويؤكد على الحاجة إلى فهم أفضل للقيود التي تفرضها حمولة الديون المتركمة عند النظر في المسائل المتعلقة بتدفقات الأموال في الحاضر وفي المستقبل ولأسيما من الموارد الخاصة . ويشير إلى أن صعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ المبادرة التي تقدمت بها الولايات المتحدة^(٤) منذ سنة تقريبا ، تتعلق إلى حد كبير بتركة الماضي التي تتمثل في وجود ديون غير مسددة يتعذر معها استئناك الإقراض الاختياري إلى البلدان التي تعاني من صعوبات في خدمة الدين . ويتطلب هذا المجال ، القيام بمبادرات جديدة ، تنطوي جميعا على زيادة دور الحكومات والوكالات الرسمية سواء كانت نشائية أو متعددة الأطراف .

٧- أما القسم الثالث ، فيقدم تحليلا للتطورات الأخيرة في المعالم الرئيسية التي يتوقف عليها في النهاية أي حل دائم لمشكلة الديون : (أ) معدل نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية ؛ (ب) أسعار الفائدة الدولية الحقيقية ؛ (ج) تعديل موازين المدفوعات والتغيرات في المدخرات المحلية ، (د) الإقراض الحالي والمستويين المتوقعة للتمويل من مصادر مختلفة .

٨- ويقدم القسم الرابع بعض النتائج والتوصيات المتعلقة بالسياسة النابعة من هذا التحليل ، والتي يبدو ، في ضوء الحالة الراهنة ، أنها تحتاج إلى مزيد من المناقشات الحكومية الدولية حول الإجراءات الدولية المنمقة فيما يتعلق بالسياسات . وترد الآن القضايا المتعلقة بالدين والتنمية في جدول أعمال المنظمات الدولية التي تعالج المسائل الاقتصادية العالمية بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن طريق لجنة التنمية التابعة لمجلس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد واللجنة

المؤقتة التابعة لمجلس ادارة الصندوق . وتشير التجربة المخيبة للامل بمورة عامة ، التي خاضتها اغلب البلدان النامية اثناء الثلثين الاولين من العقد الحالي ، الى مدى اسهام ازمة الدين مع ما صاحبها من عوامل اخرى ذات طابع محلي ودولي ، في احداث ازمة حقيقية في التنمية هي الان التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه المجتمع العالمي .

ثانيا - مشكلة الديون الخارجية منذ

منتصف عام ١٩٨٦

٩ - سيمثل مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية في نهاية العام ١٩٨٦ الى ما يقارب الف بليون دولار ، وذلك يشكل ما يقارب ضعف قيمة الصادرات الاجمالية من السلع والخدمات التي تنتجها هذه البلدان (انظر الجدول ا). وسهّل اجمالي مدفوعات الفوائد زهاء ٦٥ بليون دولار . كما ان اكثر من نصف الديون غير المسددة المتوسطة الاجل والطويلة الاجل ، أي ما يزيد على اربعمائة بليون دولار ، متصبح مستحقة السداد خلال السنوات الخمس القادمة . وفي ظل الظروف الحالية والمنظورة ، يتضح ان الالتزامات التعاقدية لتسديد المبلغ الأصلي لدين على هذه الدرجة من كبر الحجم لن يتم الوفاء بها وفقا لشروط التعاقد الاملية^(٥) . وسيتعين الاتفاق مرة اخرى على إعادة جدولة القروض او تجديدها او شطبها او تحويلها الى منح تقدم الى البلدان الفقيرة .

الجدول ١ - الدين الخارجي للبلدان النامية : الخصائص
الرتبسية ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦

١٩٨٦ (ب)	١٩٨٥ (٢)	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	
<u>ببلايين الدولارات</u>					
١٠١٥	٩٧١	٨٨٢	٨٤٧	٧٩٤	مجموع الدين (في نهاية السنة) (ج)
٨٢٠	٧٧٦	٦٨٧	٦٤٢	٥٧٢	طويل الاجل
...	...	١٢٨	١٢٠	١٢٦	تساهلي
...	...	٥٤٩	٥١٢	٤٤٧	غير تساهلي
١٨٥	١٩٥	١٩٥	٢٠٤	٢٢٢	قصير الاجل
٦٥	٦٦	٧١	٦٥	٧١	مجموع مدفوعات الفائدة (ج)
<u>النسبة المئوية</u>					
الدين بالنسبة الى الصادرات من السلع والخدمات البلدان المستوردة لرأى المال (د)					
٢١٠	١٩٨	١٨٦	١٨٨	١٧٤	امريكا اللاتينية
٢٤٥	٢٠٨	٢٨٩	٢٠٢	٢٦٩	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (هـ)
٢٧٠	٢٦٤	٢٢٧	٢٢٦	٢١٧	

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التمويل والدين الخارجي للبلدان النامية" ، والدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٥ وتقرير صندوق النقد الدولي عن مستقبل الاقتصاد في العالم ، ١٩٨٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٦) ، انظر أيضا "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، المادرة عن الأمم المتحدة .

(يتبع)

.../...

٥٢٩٢٢

تابع حواشي الجدول ١

(١) تقدير .

(ب) تقدير مؤقت .

(ج) يشمل على الدين لمندوق النقد الدولي ، والبيانات المتعلقة بالسنوات ١٩٨٢ الى ١٩٨٥ مستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومعدله حسب البلدان التي تشملها "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" .

(د) عينة من ٩٢ بلدا (انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٨٦ ، الجدول الرابع - ٦)

(هـ) باستثناء نيجيريا .

١٠ - وكما جاء في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٦" ، فليس من الضروري أن يمل العالم الى نقطة انهيار لكي تتحول مشكلة الدين من مجرد مشكلة تشير القلق في المنظمات الدولية ، الى مشكلة حل نظام الوساطة المالية الدولية . ومن الممكن أن يؤدي ببطء النمو في الانتاج العالمي والتجارة العالمية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وانعدام التمويل الخارجي المناسب ، وزيادة التكاليف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة للتكيف أو تصحيح المصار الاقتصادية في البلدان النامية ، مقرونة بالرصيد الهائل من الديون المتراكمة ، الى تقويض قدرة المدينين على النمو والخروج من أزمة الديون عن طريق التصدير (٦) .

١١ - صحيح أن معظم البلدان التي ترتفع فيها نسبة الديون الى المصادر ، ولاسيما البلدان ذات مدفوعات الفوائد الكبيرة نسبيا ، استمرت في التكيف وتصحيح مسار اقتصادها في النصف الاول من سنة ١٩٨٦ . بيد أن ببطء نمو الانتاج ، الذي اتم به أداء الاغلبية العظمى من البلدان النامية المدينة في عام ١٩٨٥ ، مازال هو السمة الغالبة في عام ١٩٨٦ .

١٢ - وعلى الرغم من الانخفاض في أسعار الفائدة الإسمية ، فلم يتحسن الوضع المالي الخارجي للبلدان المدينة . إذ أن تدهور معدلات التبادل التجاري للعديد من البلدان قد فاق أثر انخفاض أسعار الفائدة . وقد ظلت أغلب أسعار السلع الأولية غير الوقودية ، منخفضة في النصف الاول من عام ١٩٨٦ ، وهبطت أسعار النفط هبوطا حادا ، وادى ذلك بعمق أساسية ، الى انخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية (انظر الجدول ٢) . وهذا أمر مشير للقلق نظرا لما أشار اليه تحليل 'دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦' ، من أنه في الوقت الذي عز فيه الحصول على الاحتياطيات عن طريق الاقتراض ، كانت الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٥ مستوى مزعزا إذا قيست الى الواردات ومدفوعات الفوائد . فضلا عن ذلك فمن المحتمل أن تؤدي محاولة عدد كبير من البلدان ، لتوليد احتياطيات "مملوكة لها" عن طريق الفوائد الناتجة عن التجارة ، الى حدوث اتجاهات انكماشية في الاقتصاد العالمي ، فضلا عن تلك الضغوط الإنكماشية التي تم تحليلها بإسهاب في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، "تقرير عن التجارة والتنمية ، ١٩٨٦" (٧) .

الجدول ٢ - الاحتياجات الدولية للبلدان النامية
المستوردة لرأس المال
(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

١٤٤٦

١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨١	
أيار/	كانون الأول/	كانون الأول/	كانون الأول/	كانون الأول/	كانون الأول/	
مايو	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	
٨٧,٧	٩٣,٠	٩٥,٦	٧٨,١	٧٣,٨	٨٤,٤	البلدان النامية المستوردة لرأس المال (١)
٢٠,٩	٢٥,٢	٣١,٩	٢٩,٩	٣١,١	٢٤,٢	العمدة للطاقة
٥٦,٨	٥٧,٨	٥٨,٨	٤٨,٢	٤٦,٧	٥٠,٢	المستوردة للطاقة
٨,١	٩,٠	٧,٥	٧,١	٧,٦	١٠,٨	أفريقيا
٢,٤	٢,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٩	٤,٨	شمال أفريقيا
٥,٢	٥,١	٤,٥	٢,٦	٢,٨	٦,٠	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٢٤,٦	٢٧,١	٤١,٦	٢٨,٠	٢٥,٦	٢٤,٠	أمريكا اللاتينية
١٥,٦	١٧,٩	٢١,٠	١٥,٧	١١,٧	١٥,٦	العمدة للطاقة
١٩,٠	١٩,٢	٢٠,٦	١٢,٢	١٢,٨	١٨,٤	المستوردة للطاقة
٢٣,٨	٢٤,٨	٢٩,٢	٢٤,٤	٢٠,٤	٢١,٢	أكبر عشرة مدينين (ب)

بيروت تاكثيرية :

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالتعاون مع الامم المتحدة . اعتمادا على

مندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" ، آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(١) للاطلاع على التسمية القطري ، انظر : الامم المتحدة ، "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ،

١٩٨٦" .

(ب) أكبر عشرة مدينين عليهم ديون اعميت جدولتها مع مشارف خاصة هم : الأرجنتين ، البرازيل ،

بيروت ، تركيا ، فيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

١٣ - وفي ظل هذه الظروف ، فإن النموذج الذي يكتنف الوضع المالي لعدد كبير من البلدان النامية والخطر المستمر الذي يتهدد المقرضين من جراء عجز بعض هذه البلدان عن سداد قروضها لم يضحلا . ولاتزال نسبة الديون الى الصادرات ، وهي مؤشر عام له علاقة بالنظرة الى "الجدارة الائتمانية" ، تتقلب تقلبا شديدا (انظر الجدول ا) وبمعد التحسن الكبير في نسبة الديون الى الصادرات في معظم البلدان المدينة في عام ١٩٨٤ ، اتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض في عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن تتدهور أكثر من ذلك في عام ١٩٨٦ (٨) .

١٤ - وحظيت مبادرة وزير خزانة الولايات المتحدة الامريكية ، التي تهدف الى تعزيز التكيف مع النمو ، بتأييد الحكومات والوكالات المتعددة الاطراف والبنوك الخاصة . وقد جاءت المبادرة التي تمثلت في الاعتراف بأن عملية التكيف لا تسير على ما يرام ، تحقيقا لفرص مفيد يتمثل في توجيه الحوار القائم بين الحكومات والمتعلق بالجوانب اعم لمساءلة الديون ، الوجهة الصحيحة . وقد اعترف منذ اللحظة الاولى بأنه لا ينبغي التقليل من شأن المعوقات التي تعترض تنفيذ المبادرة . على انه بعد مرور سنة تقريبا على اعلان المبادرة ، تتحقق الخطوات العملية التي استهدفتها ، إلا بقدر محدد . وظهر خلال الشهور الماضية قلق متزايد ازاء بطء التقدم الملموس وما يبدو من فقدان للزخم السياسي .

١٥ - ووفقا للمؤشرات الاولية ، فإن صافي تدفق رأس المال الى البلدان النامية المستوردة له ، الذي انخفض انخفاضاً كبيراً من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٥ ، لم يرتفع ارتفاعاً يذكر في عام ١٩٨٦ . ومن المحتمل أن يظل صافي نقل الموارد من البلدان النامية الى المراكز المالية في البلدان المتقدمة النمو كبيراً ، كما يحتمل أن يستمر تنذب اجمالي الاستثمار المحلي في البلدان النامية المدينة (٩) ، ولذلك تظل احتمالات حدوث تنشيط شامل لعملية التنمية قبل نهاية العقد ، قائمة .

١٦ - وأدت هذه التطورات الى زيادة القلق السياسي . إذ أن العديد من حكومات البلدان المدينة تجد صعوبة متزايدة في مواجهة المطالب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة ، بعد ثلاث سنوات أو أكثر من التكيف أو الاملاحة الكبيرة في مسار اقتصاداتها . ويبدو أن دواعي الاستمرار في التقشف باتت أقل وضوحاً الآن عما كانت عليه منذ السنتين أو الثلاث الماضية . ولا سبيل الى تجاهل امكانية ظهور ما يدعى "بارهاق الديون" . وقد أشار المدير العام لصندوق النقد الدولي في بيانه الذي أدلى به أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٦ الى أنه لا

يمكن لبرامج التكيف أن تكون فعالة ما لم تحظ بدعم الحكومات والرأي العام ، بيد أن الإبقاء على هذا الدعم سيزداد صعوبة كلما طال أمد التكيف دون أن يحقق عائداً فسي النمو ، ومادامت ظروف الانحسار مستمرة في التدهور .

١٧ - وتولي وكالات التنمية المتعددة الأطراف اهتماماً متزايداً إلى مسائل الديون كما يجري إعادة صياغة السياسات لادراج فوائغ الديون والتجارة في برامجها . ويتزايد اهتمام حكومات البلدان النامية منذ فترة بمسألة إعادة جدولة الديون الرسمية المتعلقة بأصل الدين والفوائد ، ولاسيما في إطار "نادي باريس" . ومرة أخرى في عام ١٩٨٦ ، أخذت بعض البلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك سلطاتها النقدية ، المبادرة بعد حدوث أزمة الديون لعام ١٩٨٢ مباشرة ، وتعاونت تعاوناً مباشراً مع بعض البلدان المدينة في المراحل التمهيدية لأعداد مجموعة إجراءات مالية متكاملة . ومن أهداف هذا التعاون تقديم الدعم السياسي اللازم للمفاوضات الجارية بين الدائنين من القطاع الخاص وسلطات البلدان المدينة .

١٨ - ومن المعترف به على نطاق واسع ، أنه لا محيد في هذه المفاوضات عن الدراسة الدقيقة لما تنفرد به كل حالة من خصائصه . ومع ذلك ، فمن المعترف به على نطاق واسع أيضاً ، أن هناك مسائل يمكن تحديدها تتعلق بالبيئة العالمية التي يتعين أن يتم فيها التكيف المحلي والتي لا يمكن الفصل بينها وبينه . ومن شأن قيام حوار أكثر تنظيمياً بين الحكومات فيما يتعلق بتلك المسائل ، أن يسهم في إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الدولية يتميز بالنظام والتعاون .

١٩ - ومع ذلك فإن تحقيق شرع من التلاقي في وجهات النظر بشأن طبيعة الإجراءات التي يتعين النظر فيها والمتعلقة بالسياسات على المعيارين المحلي والدولي ، يتطلب قدراً من الاتفاق على تقييم الظروف الاقتصادية العالمية التي تكمن وراء المشكلة واحتمالات المستقبل في المدى المتوسط .

ثالثا - المسائل الهامة في السياسة

الف - اقتصاد العالم في أواسط عام ١٩٨٦

٢٠ - تشير البيانات المتوفرة عن الربع الأول وبعض المعلومات التمهيدية المتوفرة عن الربع الثاني من عام ١٩٨٦ ، الى أن نمو الاقتصاد العالمي سينخفض بصورة أكبر مما تم توقعه في بداية العام . ويبدو من المستبعد بصورة متزايدة ، أن يكون عام ١٩٨٦ في مجمله أفضل من عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ٢) حتى في حالة حصول تحسن ملحوظ في النصف الثاني من السنة . وكان الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأغلب بلدان أوروبا مخيبا للآمال بصورة عامة ، في النصف الأول من عام ١٩٨٦ ، بينما لم تستطع أغلبية البلدان في مناطق أخرى من التغلب على التباطؤ الذي لوحظ في عام ١٩٨٥ (١٠) .

٢١ - وظل الطلب على الواردات ضعيفا . وليس من المحتمل أن يتجاوز النمو في التجارة الدولية في السنة الحالية بكثير معدل الزيادة الضئيل في عام ١٩٨٥ البالغ قدره ٢,٢ في المائة . وأدى ببطء النمو في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، الى أن يقل حجم الواردات في النصف الأول من عام ١٩٨٦ ، عن المتوقع . ولم ترتفع واردات البلدان النامية المستوردة للطاقة ، وانخفضت مستويات الاستيراد للبلدان النامية المصدرة للنفط ، انخفاضاً كبيراً . ولا يبدو أنه حدث انحراف كبير عن التقديرات السابقة لواردات البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً . ولذلك فإن معدل نمو التجارة الدولية ، على وجه الأجمال ، لم يتغير تغيراً يذكر (١١) .

الجدول ٣ - نمو الانتاج العالمي والتجارة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦

(النسبة المئوية)

(١)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
	٢,٠	٢,٢	٤,٦	٢,٩	الانتاج العالمي
	٢,٥	٢,٤	٢,٠	٠,٨	البلدان النامية
	٢,٦	٢,٧	٤,٧	٢,٦	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو
	٢,٩	٢,٤	٦,٤	٢,٤	امريكا الشمالية
	٢,٥	٢,٣	٢,٤	١,٦	أوروبا الغربية
	٢,٥	٤,٦	٥,١	٢,٢	اليابان
	٤,٤	٥,١	٦,٢	٥,٢	البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا
					أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات
	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٤,١	الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
	٧,٠	١٣,٣	١٤,٦	٩,١	الصين
	٢,٠	٢,٢	٩,٠	٢,٥	حجم التجارة العالمية

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة .

(١) التقديرات في آب/أغسطس ١٩٨٦ . (للاطلاع على مقارنة بالاعوام السابقة على عام ١٩٨٢ وبتقديرات لعام ١٩٨٦ أجريت في أوائل العام ، انظر : الأمم المتحدة ، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ ، الجدول الثاني - أ) .

٢٣ - وعلى الرغم من زيادة حجم صادرات البلدان النامية ، فإن حصيلة الصادرات انخفضت بشكل عام . وظلت أسواق السلع الأولية غير النفطية ، ضعيفة بصورة خاصة أثناء النصف الأول من عام ١٩٨٦ . وانخفضت في نفس الفترة أسعار النفط الخام بنسبة تزيد على ٥ في المائة ، وأثر ذلك تأثيرا معاكسا على حصيلة صادرات وواردات البلدان المصدرة للطاقة . وعلى الرغم من ذلك ، ارتفعت صادرات البلدان النامية من النفط الخام ارتفاعا كبيرا إذ أن بعض البلدان لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية امتعاضت عن الانتاج المحلي بالنفط المستورد .

٢٣ - ومع أن احتمالات المستقبل في المدى القصير لم تتغير أي تغير كبير عنها في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، فهناك تحفظات معينة تبدو هامة ابتداء من منتصف العام فمن الناحية الايجابية ، أدى انخفاض أسعار الفائدة وهبوط معدل التضخم في وقت سابق من السنة بشكل اكبر مما كان متوقعا ، الى إفساح المجال لمزيد من السياسات التوسعية . وعلاوة على ذلك ، من المحتمل جدا أن تبدأ الآثار الايجابية للانخفاض في أسعار النفط ، عما قريب ، في تجاوز آثاره السلبية (الانخفاض الواسع النطاق والفوري تقريبا في استكشاف الطاقة وتنميتها ، والانخفاض الضخم في الطلب على واردات البلدان المصدرة للنفط) .

٢٤ - على أنه قد يكون للنتائج المخيبة للآمال في النصف الأول لعام ١٩٨٦ آثار تراكمية معاكسة . وقد ازدادت الاختلالات المالية واختلالات الحساب الجاري في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٦ مما أدى الى تقليص مجال المناورة في ميدان السياسة العامة في هذا البلد . وقد أدت هذه الاختلالات ووضع موازين المدفوعات للبلدان المصدرة للطاقة المتزايدة الصعوبة - خاصة البلدان المدينة - الى زيادة عدم التيقن بأحوال الأسواق المالية . وعلى الرغم من أن معظم التمهيج المطلوب في سعر صرف الدولار يبدو أنه قد تم فقد يظل عدم التيقن بظروف الأسواق المالية يعمل على خفض النمو الاستثماري . وفي ظل هذه الظروف اذا استمرت حكومات البلدان ذات الفوائض الضخمة في الحساب الجاري في موقف حذر فيما يتعلق بالسياسات التوسعية فان النمو البطيء في عام ١٩٨٦ قد يستمر في عام ١٩٨٧ . وسيؤدي هذا مرة أخرى الى بقاء النمو في التجارة العالمية وبالتالي صادرات البلدان النامية ، وقد تكون النتيجة المحتملة عندئذ تدهورا جديدا لمؤشرات الدين وخاصة في نسب الدين الى الصادرات .

باء - انخفاض أسعار الفائدة

٢٥ - كان التوقع بين المقرضين والمقرضين في النصف الثاني من السبعينات هو أن أسعار الفائدة لن تتغير بصورة حادة في النصف الأول من الثمانينات . وعلى أي حال إذا كان لهذه التغييرات أن تحدث فقد كان من المتوقع أن تؤثر على أسعار الفائدة وحسيلة صادرات البلدان المقترضة بنفس الطريقة تقريبا . ولو كانت التوقعات مختلفة ، لقلت ، وهذا أمر واضح ، المبالغ التي يقرضها المقروضون ، ولكان المقرضين أكثر ضرا . وفي هذه الحالة زادت أسعار الفائدة زيادة كبيرة مما أدى إلى قفزة في مدفوعات الفائدة على قروض تجارية ضخمة بأسعار عائمة . وتدرجيا زادت أيضا تكلفة القروض الرسمية الجديدة نظرا لأن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف عدلت أسعارها على القروض غير الميسرة لتعكس الأحوال الراهنة للسوق . وبلغت أسعار الفائدة الرسمية في عام ١٩٨١ ذروتها وظلت عند المعدل المكون من رقمين طوال عام ١٩٨٤ . ومنذ ذلك الحين انخفضت أسعار الفائدة بدرجة كبيرة (انظر الجدول ٤) .

٢٦ - والعوامل التي تحدد أسعار الفائدة في الأسواق الدولية متعددة ومعقدة . بيد أن الرابطة الوثيقة جدا بين أسعار الفائدة على الدولار في الأسواق الدولية وفي الأسواق المالية للولايات المتحدة لا تدل على درجة الترابط العالية فحسب ولكن أيضا على أهمية الأحوال الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المحلية في الولايات المتحدة في تحديد المستويات الفعلية لأسعار الفائدة . وانخفضت مؤخرا أسعار الفائدة الاسمية إلى معدلات مماثلة لتلك التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٩ وهي السنة التي أصبح فيها الوضع النقدي في الولايات المتحدة مقيدا بصورة ملحوظة (١٢) .

٢٧ - ومع أن أسعار الفائدة الأقل بالنسبة للبلدان المدينة أمر بالغ الأهمية ، فالفائدة بالنسبة لهذه البلدان محدودة عندما تقترب أسعار الفائدة الاسمية الأقل بأسعار صادرات منخفضة ، وهذا ما حدث خلال معظم الفترة ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ . وظلت أسعار الفائدة الحقيقية - أسعار الفائدة الاسمية معدلة بالتغيرات في الأرقام القياسية للأسعار - عالية بمئة خاصة طوال هذه الفترة حتى بالنسبة للبلدان الصناعية (انظر الجدول ٤) . وفي عام ١٩٨٦ أدى الهبوط الحاد في سعر صرف الدولار إلى تحسين العلاقة بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الصادرات ، وهو أمر مهم بالنسبة لمعظم البلدان نظرا إلى أن معظم الديون مقومة بالدولار . أما بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة فالحال على النقيض من ذلك تماما . فالانهيار الحاد في السعر الدولار للنفط الخام يعني أن البلدان المصدرة للنفط مستحاج إلى مزيد من الموارد الحقيقية لخدمة ديونها .

(تابع حواشي الجدول ٤)

- (ب) سعر الفائدة الذي تتقاضاه كبريات المصارف الأمريكية من أكثر عملائها جدارة بالائتمان على القروض القصيرة الأجل .
- (ج) معامل امتصاص التضخم في الأسعار الضمني لمجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان ذات الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .
- (د) دليل الانكساد لأسعار السلع غير الوقودية بالدولار ، التي تمدها البلدان النامية .
- (هـ) الأرقام المتعلقة بعام ١٩٨٦ هي متوسطات عن النصف الأول من السنة .

جيم - استمرار التكيف في البلدان النامية

٢٨ - تعتبر الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، وخاصة البلدان المدينية ، للتكيف مع ميزان حساب جار يمكن تحمله في مواجهة معدلات متدهورة للتبادل التجاري ومدفوعات أعلى للفائدة الحقيقية وانخفاض حاد في تدفقات رأس المال الخام في النصف الأول من الثمانينات جهودا لم يسبق لها مثيل . ولم يحدث في أي وقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن بذل العديد من البلدان مثل هذا الجهد الغم لخفض الحساب الجاري لموازين المدفوعات . وأدى الجهد الذي لا يكاد ينقطع منذ عام ١٩٨٢ والمستمر في عام ١٩٨٦ إلى هامش عريض بين معدل التغيير في حجم الصادرات والواردات . ونتج عن عمليات خفض سعر الصرف الواسعة الانتشار بالقيمة الحقيقية وغير ذلك من تدابير تشجيع الصادرات ، زيادة منذ عام ١٩٨٢ في أحجام صادرات البلدان النامية المستوردة لرأس المال تفوق بدرجة كبيرة الزيادة في الصادرات العالمية . وأدى أثر عمليات خفض سعر الصرف والتدابير الرامية إلى تقييد الطلب على السلع المستوردة والتخفيضات الواضحة في حجم وارداتها إلى نقصان وارداتها بدرجة كبيرة بالنسبة للتجارة العالمية (انظر الجدول ٥) .

٢٩ - ولئن كانت حملة زيادة الصادرات والإقلال من تزايد الواردات أو الضغط الفعلي للواردات منتشرة بين البلدان النامية ، فإن البلدان المدينية مديونية باهظة هي التي بذلت أضعف الجهود كما هو مبين بالجدول ٦ ، ونظرا لأن نمو التجارة العالمية كان بطيئا فيما عدا فترة تعاظم النشاط الاقتصادي في عام ١٩٨٤ ، فإن التكيف تم إلى حد بعيد من خلال ضغط الواردات وهي نقطة عززت بالأدلة والامانيد الوافية في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وكان لضغط الواردات هذا آثار خطيرة على الاقتصادات الداخلية لعدد كبير من البلدان وخاصة فيما يتعلق بالتوسع الصناعي والاستثمار (١٢) .

الجدول ٥ - معدل نمو حجم تجارة البلدان النامية ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦
(النسبة المئوية)

(١)	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
	٢,٠	٢,٨	٨,٧	١,٣	٢,١-	العالم المصادرات
						البلدان النامية المستوردة لرأس المال
	٤,٢	١,٠	١٣,٧	٢,٨	٢,٧	العالم المصادرات
	٠,٢	١,٠-	٤,٦	٢,٥-	٢,٦-	العالم الواردات
	٤,٠	٢,٠	٨,١	٧,٢	٥,٢	العالم مصادرات مطروحا منها الواردات
	٤,٠	١,٨-	٧,١	٢,١	٢,٨-	العالم مصادرات صافية للطاقة
	١٠,٠-	١,٠-	٠,٢-	١٣,٢-	١,٦-	العالم الواردات
	١٤,٠	٠,٨-	٧,٢	١٤,٢	١,٢-	العالم مصادرات مطروحا منها الواردات
	٤,٥	٢,٥	١٦,٠	٤,٨	٦,٢	العالم مستوردة صافية للطاقة
	٤,٥	١,١-	٦,٧	٠,٩	٢,٠-	العالم الواردات
	٠,٠	٢,٦	٩,٢	٢,٩	٩,٢	العالم مصادرات مطروحا منها الواردات

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى مصادر مؤسسية .

(١) التقدير المبين بالنسبة للعالم هو التقدير في منتصف عام ١٩٨٦ ، والتقديرات الأخرى مأخوذة من : الأمم المتحدة ، "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، (انظر أيضا الحاشية ٧) .

الجدول ٦ - الاختلافات بين معدلات النمو في حجم
الصادرات والواردات (١) ١٩٨٢ - ١٩٨٥
(نقاط مئوية)

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٢	البلد أو مجموعة البلدان
٠,٤-	٢,٥	٨,١	١,١	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ب)
٠,١	٤,٤	٢٩,٢	١٥,٥	امريكا اللاتينية
٢,٧	١٠,٩	٢٧,٠	١١,٦	البلدان الخمسة عشر المثقلة بالدين (ج) أكبر المدينين :
٢٧,٢	٧,١-	٢٢,٧	٢٤,١	الارجنتين
٥,١	٢٤,٦	٢٨,٩	٢,٢	البرازيل
١٠,٦	٢٢,٨	١٩,٢	١٧,٢	بيرو
٩,٢	٦,٠-	٢,٢-	٢٩,٦	تركيا
١٦,٧	١٦,٢	٢٢,٢	٥٦,١	شيلي
١٠,٧	٢٦,٤	٢,٢-	٨,٤-	الفلبين
٨,٩	٢١,٢-	٤٧,٤	٢٠,١-	فنزويلا
٢٨,٥-	٢٢,٧-	٥٢,٩	٧٠,٧	المكسيك
١١,١	٦١,٨	١٦,٤	٥,٨-	نيجيريا
٢,٥	٢,٩	٨,٤	٤,٩	يوغوسلافيا

المصدر: ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية استنادا الى مصادر مؤسسية . الأرقام المتعلقة بافريقيا جنوب الصحراء الكبرى وامريكا اللاتينية والبلدان الخمسة عشر المثقلة بالدين : صندوق النقد الدولي ، "مستقبل الاقتصاد في العالم ، ١٩٨٦" . الأرقام الخاصة بالبلدان كل على حدة : اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وصندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" ، آب/اغسطس ١٩٨٦ .

(١) معدل نمو الصادرات مطروحا منه معدل نمو الواردات .

(ب) باستثناء نيجيريا .

(ج) الأرجنتين ، اكوادور ، اوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا (أشير الى هذه المجموعة في أحيان كثيرة بوصفها الهدف الأولي لـ "مبادرة رجال الممارف") .

.../...

٥٢٩٢٢

٣٠ - وبخلاف النمو البطيء في الانتاج العالمي الذي أدى الى عدم زيادة الطلب على الواردات هناك عاملان آخريان منعا البلدان التي تقوم بتصحيح مسار اقتصاداتها من تحقيق خفض أكبر في موازين حساباتها الجارية^(١٤) . أولا ، لم تختص معدلات التبادل التجاري من الانتكاس الذي حدث في عام ١٩٨٢^(١٥) . وثانيا ، لم تلغ في السنوات التالية معظم الحواجز غير الجمركية على التجارة ، التي اقيمت في السبعينات وخلال فترة الانتكاس في أوائل الثمانينات . ولم يتحقق في الماضي أو في الحاضر التوقع بأن هذه الحواجز تشكل فقط تدابير مؤقتة لتخفيف مشاكل صناعات محددة خلال فترة انتكاس قصيرة .

٣١ - وعلى ذلك تتوقف التوقعات المتعلقة بتعديل حالة ميزان المدفوعات بطريقة أنجع على التدابير المحلية التي تهدف ليس فقط الى زيادة الصادرات ولكن أيضا الى خفض نمو الواردات من خلال البدائل الفعالة للواردات . ويتطلب التكيف الموجه نحو النمو توسعا أسرع للتجارة العالمية وتقليل الحواجز غير الجمركية والاعتماد بأعمال أكثر استقرارا للسلع الأولية . كما يتطلب زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة المدخرات المحلية والتماس موارد خارجية اضافية .

دال - الجهود الرامية الى تعزيز المدخرات المحلية

٣٢ - والى جانب الجهود التي ترمي الى تعديل ميزان المدفوعات ، كانت زيادة المدخرات المحلية هي العنصر الآخر من استراتيجية يُفترض أن تتوقف نتيجتها بشكل كامل تقريبا على السياسات الداخلية . ولئن كان هذا صحيحا في ظل الظروف العادية ، فهو ليس كذلك بالضرورة في ظل أحوال الدخل الراكد أو الهابط . وفي نهاية الامر ، فإن المدخرات الخاصة هي أكثر استجابة للتغيرات في الدخل منها لاية متغيرات أخرى^(١٦) . وفي أوائل الثمانينات ، كان الدخل الوطني للبلدان النامية في حالة ركود فضلا عن هبوطه فعلا في العديد من البلدان نتيجة لضعف نمو الانتاج والخسائر في معدلات التبادل التجاري والزيادة في مدفوعات الفوائد الخارجية . وكانت النتيجة هبوطا لا مفر منه في الواقع في مستوى المدخرات المحلية .

٣٣ - كما تأثرت نتيجة السياسات الرامية الى زيادة المدخرات في القطاع العام بالتطورات الاقتصادية في أوائل الثمانينات . فانخفاض الدخول الفردية وهبوط مستوى الواردات قد أديا الى انخفاض الإيرادات الضريبية في معظم البلدان النامية المدينة ، ذلك أن التعريفات الجمركية على الواردات والضرائب ذات الصلة في معظم

هذه البلدان تشكل جزءا كبيرا من حملة الضرائب^(١٧) . وعلى صعيد الانفاق ، أدت مدفوعات الفائدة العالية على الدين العام الخارجي - وهو بند لا يستجيب للسياسات الداخلية - الى زيادة النفقات الاجمالية . ومن هنا فإن الجهود الرامية الى زيادة المدخرات العامة أو تخفيض العجز المالي ، كما هو مقرر في الترتيبات الاحتياطية وفي الترتيبات المتكاملة لإعادة الجدولة المصرفية ، لم تنل إلا نجاحا جزئيا في النصف الاول من الثمانينات .

٢٤- وفي حين انه من الضروري بالنسبة للبلدان النامية أن تفع نظاما ضريبيا مستقرا ، أو بشكل أعم برنامجا ماليا يكفل التمويل الملائم لعجز الميزانية ، لا يشكل بالنسبة للمؤسسات العامة استنزافا للموارد بلا موجب ، فإن المدخرات العامة المعززة ستظل تعتمد الى حد كبير على التحسينات في الأوضاع الاقتصادية الداخلية والدولية . وان تباطؤ الاقتصاد العالمي في النصف الاول لعام ١٩٨٦ ، وبمفء خاصة هبوط الدخول في البلدان المصدرة للطاقة ، يؤدي الى البطء في إحراز تقدم في هذا الميدان بل والى عدم احراز أي تقدم كان في كثير من البلدان .

هاء - تدفق الموارد المالية - التحول من القطاع الخاص الى القطاع العام

٢٥- يفترض املوب تناول مشكلة الدين الدولي التي ظهرت في نهاية عام ١٩٨٢ - بالاضافة الى سياسات التكيّف الجادة في البلدان المدينة - عدم التحرر المفاجئ من الممارف التجارية وزيادة كبيرة في القروض الرسمية . وقد اعتبرت زيادة الاقتراض هذه مهمة ليس فقط من أجل تغيير هيكل مواعيد استحقاق ديون البلدان بصورة انفرادية ، بل ايضا لانها وسيلة للمحافظة على مستويات الاستثمار والنمو . والذي حدث أن أحدا من هذين الغرضين لم تثبت صحته . كما لم تؤد جهود التكيّف الشاقة من جانب البلدان المدينة الى استعادة الجدارة الائتمانية : فقد انكفأ الدائنون التجاريون على ذواتهم انكفاءً شديدا ، ولم تهل التدفقات الرسمية الى أي مستوى هام باستثناء الزيادة القصيرة في التزامات صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٢ . وحدا القلق من جراء هذه التطورات ، ولاسيما من تناقص الاستثمارات في البلدان المدينة ، بوزير الخزانة في الولايات المتحدة الى أن يتقدم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ بمبادرة (تسمى "بمبادرة بيكر" ، انظر الجدول ٦ والحاشية ٤) دعت الى تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات المالية الى البلدان المدينة . ومع ذلك ، لم تظهر الى الان ايبة دلالات واضحة تشير الى ان التدفقات الرسمية سوف تزداد بالسرعة المطلوبة في عام ١٩٨٦ في حين ظلت المصارف التجارية محجمة عن مد يد المعونة .

٣٦- وقد زاد صافي تدفق التمويل الانمائي الرسمي للبلدان النامية بمعدل سنوي بلغ ٣,٤ في المائة منذ سنة ١٩٨٢ . وزادت المساعدة الانمائية الرسمية ، بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية على السواء بسرعة أكثر بُطءاً ، أي بأقل من ٢ في المائة (انظر الجدول ٧) . وعلى هذا ، فإن إسهام التدفقات المالية الرسمية الهادفة إلى تخفيف مشكلة الدين كان ضئيلاً .

الجدول ٧ - مجموع صافي تدفق الموارد المالية الى
البلدان النامية : ١٩٨٢ - ١٩٨٥

ببلايين دولارات الولايات المتحدة (بالسعر الجاري)

معدل النمو السنوي /١٩٨٥ ١٩٨٢ (نسبة مئوية)	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٢	١٩٨٢	
٢,٤	٤٨,٠	٤٧,٢	٤٢,٢	٤٤,٧	التمويل الانمائي الرسمي
١,٢	٢٥,٢	٢٤,٦	٢٢,٧	٢٢,٩	المساعدة الانمائية الرسمية
١,٦	٢٧,٧	٢٦,٨	٢٦,١	٢٦,٤	ضمانية
٠,٠	٧,٥	٧,٨	٧,٦	٧,٥	متمدة الاطراف
					التمويل الانمائي الرسمي من جهات اخرى
٥,٨	١٢,٨	١٢,٧	٨,٦	١٠,٨	
١,٦-	٤,٠	٤,٥	١,٤	٤,٢	ضمانتي
١٠,١	٨,٨	٨,٢	٧,٢	٦,٦	متمدد الاطراف
					بند تذكيري :
					المساعدة الانمائية الرسمية حسب الاسعار واسعار الصرف لعام ١٩٨٤
١,٧	٢٤,٨	٢٤,٦	٢٢,٠	٢٢,١	

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، نشرة صحفية ،
١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

٣٧- وفيما يتعلق باحتمالات التدفقات الرسمية من المساعدة الإنمائية ، حدثت ثلاثة تطورات هامة مؤخرا : إنشاء المرفق الخام لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى من جانب البنك الدولي في أوامط عام ١٩٨٥ ، الذي حددت موارده بمبلغ ١,٦ من المليار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وموافقة المجتمع الدولي على برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، (قرار الجمعية العامة د ١٣/٢ ، المرفق ، المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦) ، التبرعات المعلنة المبدئية للمؤسسة الإنمائية الدولية مظهره مجموعا إجمالا يقرب من الرقم المستهدف^(١٨) . ويوحى ذلك بأن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يزداد قليلا رغم أداؤها الضعيف في الآونة الأخيرة ، كما يستفاد من تقرير فرقة العمل المعنية بالتدفقات التماهلية ، المقدم الى لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انه لا يوجد ما يُبشّر بتاتا بنتائج مشرقة فيما يتعلق بزيادة التدفقات ، مما يدل على أن المساعدة الإنمائية الرسمية يُتنبأ بأنها لن تزيد إلا بنسبة ٣ في المائة فقط سنويا بالنسبة لبقية العقد .

٣٨- واحتمالات التدفقات الرسمية غير التماهلية ، لم تتغير كثيرا في الشهور القليلة الماضية . ذلك أن الحالة المالية في معظم البلدان الدائنة تجعل أي زيادة كبيرة في التدفقات الشنائية غير التماهلية أمرا بعيد الاحتمال . على أن أية زيادة حاسمة للتدفقات المتعددة الاطراف ستتوقف الى حد كبير على زيادة رأس مال البنك الدولي ومعارف التنمية الاقليمية ، وهي مسائل لاتزال قيد المناقشة . ومع ذلك ، يبدو واضحا أن الاقتراض القائم على سياسة منتهجة يزداد أهمية . كما يقلب أن تُربط الموارد الكبيرة من المعارف المتعددة الاطراف في المستقبل بأفكار جديدة من الشروط ، يؤمل أن تُربط مع التكيف الموجه للنمو بطريقة تتسم بالمرونة .

٣٩- وقد لعب صندوق النقد الدولي ، بوصفه مصدرا كبيرا للإقراض الرسمي في دعم التعديلات في موازين المدفوعات في البلدان النامية ، دورا رئيسيا خلال فترة سادها الاضطراب . ورغم ان التغييرات التي طرأت على سياسة صندوق النقد الدولي في السنوات الاخيرة قد أحكمت تدريجيا الشروط المتعلقة باستخدام موارد الصندوق ، فقد قدم في الفترة من سنة ١٩٨٢ الى سنة ١٩٨٤ ما يربو على ٢٠ مليار دولار من التدفقات المالية الصافية . بيد أن دور صندوق النقد الدولي قد تقلص في الفترة الاخيرة كمصدر لتمويل موازين المدفوعات رغم القول المتزايد للحاجة الى التكيف الموجه للنمو . فقد انخفض صافي تدفق قروض صندوق النقد الدولي الى البلدان النامية من أعلى حد بلغه وهو ١١ بليون دولار في عام ١٩٨٢ الى مستوى الصفر تقريبا في عام ١٩٨٥ . ثم أصبحت

تدفقات مالية بلغت ١ مليار دولار بالنسبة للنصف الاول من عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ٨) (١٩) .

٤٠- ويمكن التعرف بسهولة على أسباب انخفاض صافي التدفقات من ملوك إجمالي الاقتراض والتسديدات . فمثلا ، في حين كانت القيمة الدلارية لمحوبات البلدان النامية من الصندوق في الفترة من كانون الثاني/يناير الى حزيران/يونيه ١٩٨٦ مقاربة لمحوبات النصف الاول من ١٩٨٥ ، فقد ارتفعت التسديدات بمقدار ثلاثة أرباع تقريبا (٢٠) .

٤١- وانخفض كذلك عدد ترتيبات الاقتراض الجديدة من صندوق النقد الدولي ، حيث لم يُتفق إلا على سبعة ترتيبات في النصف الاول من عام ١٩٨٦ لا يزيد مجموع المبالغ الملتزم بها في شكل إقراض جديد على ٧٥٧ مليون دولار فحسب . وكان عدد الترتيبات التي ووفق عليها في نفس الفترة من عام ١٩٨٥ قد بلغت ١٥ ترتيبا بلغ فيها مجموع المبالغ الملتزم بها ١ ٤٢٥ مليون دولار . واستنادا الى هذه الاتجاهات ، فإن دلائل المستقبل القريب تشير الى البطء النسبي في معدل تقديم الأموال من الصندوق مقرونة بتسارع معدل تدفقات السداد وربما الى استمرار التدفق الصافي السالب . وسوف تناقش هذه المشكلة ، في جملة أمور ، خلال الاجتماع المقبل للجنة المؤقتة في ٢٨ أيلول/سبتمبر .

الجدول ٨ - صافي تدفق إقراض صندوق النقد الدولي
إلى البلدان الحامية المستوردة للرأسمال
المال ، ١٩٨١ - ١٩٨٦

(١) (بلايين الدولارات)

ستة أشهر من سنة	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
	٠,٢	١,١	٤,٢	٨,٨	٤,٢	٥,٧	التمهيلات المنتظمة
	٠,٥	١,١	١,٢	٤,٠	١,٩	٢,٢	محبوبات فرائح ائتمانية
	٠,٢-	٠,٠	٢,٢	٤,٩	٢,٢	٢,٤	محبوبات تمهيلات موسعة
	١,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٢,٢	١,٤	-	تمهيلات خاصة
	٠,١-	٠,٢-	-	٠,٢	٠,١	-	مرفق تمويل المخزونات الاحتياطية
	٠,٨-	٠,٤-	-	٢,١	١,٧	٠,٦	مرفق التمويل التمويضي
	-	-	-	٠,١-	٠,٤-	٠,٧-	المرفق النفطي
	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	-	-	٠,١	الصندوق الاستثماري
	١,٠-	٠,٢	٤,٢	١١,١	٥,٧	٥,٧	مجموع التدفقات
							بخود تذكيرية
							خصائم منتقاة لاتفاقات الاقراض ذات الشروط الصعبة
	٧	٢٦	٢٠	٢٢	١٩	٢١	عدد الاتفاقات التي شرع فيها خلال السنة
	١٨	١٦	١٤	١٨	١٤	٢٣	متوسط المدة (بالشهور)
	٠,٨	٢,٤	٤,٠	١٥,٧	٢,٦	١٧,٧	اجمالي المبلغ الملتمزم به

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للأمم المتحدة ، بناء على " الاحصاءات المالية الدولية " لصندوق النقد الدولي و "دراسة صندوق النقد الدولي" . قضايا مختلفة .

(١) صافي التدفقات من حقوق الحجب الخاصة محولة إلى دولارات بمتوسط أسعار الصرف السنوية .

.../...

٤٢٩٢٢

٤٢- ويقوم البنك الدولي بدور هام في تحويل التنمية لا سيما بتعجيله تأديسة المدفوعات في النصف الاول من الثمانينات . وفي حين ارتفعت التزامات القروض غير التساهلية بحوالي ١٠ في المائة بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٥ فان اجمالي المدفوعات ارتفع بحوالي ٤٠ في المائة في الفترة نفسها . وارتفع صافي المدفوعات بنسبة ٢٥ في المائة ، أي بمتوسط قدره ٧,٥ في المائة سنويا بالقيمة الاسمية^(٢١) . وتشير البيانات الاولى لعام ١٩٨٦ الى حدوث تسارع ذي شأن في مجموع الالتزامات ومدفوعات المؤسسة الانمائية الدولية ، مما يوحي بازدياد أهمية الإقراض الرسمي المتعدد الاطراف في وقت يتراجع فيه القطاع الخاص عن الإقراض .

٤٣- ومن المتفق عليه من جهات عديدة ان البنك الدولي سوف يؤدي دورا أكبر في مالية التنمية في السنوات القادمة . ومفهوم في هذا السياق ان هناك حاجة الى الشروع مبكرا في مفاوضات بشأن زيادة رأس مال البنك الدولي بشكل عام ، وذلك لتمكين هذه المؤسسة من زيادة إقراضها ليبلغ ١٦ بليون دولار في المتوسط ، في الفترة ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ ويتجاوز ٢١ بليون دولار سنويا مع حلول عام ١٩٩٠ . ويمثل دور البنك الدولي في المستقبل ، في جملة أمور ، بندا هاما في جدول أعمال اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس ادارة البنك ومجلس ادارة الصندوق المعني بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية .

٤٤- وما تزال احتمالات المستقبل بالنسبة للإقراض التساهلي للبنك الدولي (المؤسسة الانمائية الدولية) متوقفة على نتيجة المفاوضات التي ستجري بشأن التغذية الشاملة للمؤسسة الانمائية الدولية . غير انه ينبغي الاشارة الى أن تحقيق "هدف" ال ١٢ بليون دولار في فترة ٢ سنوات لا يمثل سوى العودة الى مستوى تمويل التغذية السادة للمؤسسة الانمائية الدولية ، بالقيمة الاسمية ، ويعني بالتالي انخفاضا حادا ، بالقيمة الحقيقية ، لهذا المورد من المساعدة على الإنمائية .

٤٥- وفيما يتعلق بالتدفقات الخاصة ، فان احتمالات المستقبل ليست هي أيضا جيدة في الظروف الحالية . فالتحول الى الإقراض الخاص - مقارنا بنصيب الإقراض العام - الذي تميزت به السبعينات وما تلاها حتى عام ١٩٨١ انعكس اتجاهه فجأة بعد عام ١٩٨٢ ولا يوجد ما يشير الى أن هذا الاتجاه سيتغير في المستقبل المنظور^(٢٢) . وقد ظل ما يقدمه البنك الدولي من قروض الى البلدان النامية ينخفض بإطراد من ٤٩ بليون دولار في عام ١٩٨١ الى أقل من ١٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ . وتشير المعلومات المتوفرة بالنسبة للنصف الاول من عام ١٩٨٦ الى أن تدفقات الإقراض انخفضت أكثر من ذلك .

٤٦- وطبقا لتقارير صندوق النقد الدولي فان صافي الإقراض الجديد الذي قدمته المصارف التجارية الى البلدان النامية ارتفع بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٨٢ ، وبنسبة ٢ في المائة فقط في عام ١٩٨٤ ، وبنسبة تقل عن ٢ في المائة في عام ١٩٨٥ . ومن المهم الاشارة الى ان ثلثي صافي جملة الإقراض المصرفي الى البلدان النامية خلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ كان في شكل إقراض "متفق عليه" (أي "غير طوعي" أو "غير تلقائي") . وكما جاء في دراسة صندوق النقد الدولي SURVEY ، فان هذا الإنحسار المفاجيء المشواشي الكبير لم يقوض فقط الجدارة الائتمانية للمقترضين الذين يفترض أن تقيّمهم البنوك ، بل هو أيضا أمر لا يتفق مع تنفيذ تغييرات السيامة والاصلاحيات الهيكلية التي يمكن أن تفضي الى تحسن أداء البلدان المدينة وأن تتيح لها في نهاية الامر خدمة ديونها .

الجدول ٩- القروض المصرفية المقدمة للبلدان
النامية المستوردة لرأس المال :
إجمالي النشاط الاقتراضي في أسواق
رأس المال الدولية ١٩٨١ - ١٩٨٦

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٨٦	١٩٨٥						
الـ	الـ	الـ	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
الاول	الثاني	الاول					
٤,٦	١٠,٨	٥,٣	١٦,٣	١٧,٢	٢١,٦	٢٨,١	البلدان المستوردة للطاقة
٣,١	٠,٨	٣,٠	١١,٦	١٣,١	١٧,٨	٣٠,٨	البلدان المصدرة للطاقة
٦,٧	١١,٦	٧,٣	٢٧,٩	٣٠,٣	٣٩,٤	٤٩,٠	جميع البلدان المستوردة
							لرأس المال
							بند تذكيري :
٠,١	٦,٣	٠,١	١٦,٤	١٥,٣	٢٤,٣	٣١,٤	امريكا اللاتينية

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، انشرة الشهرية
للاحصاءات المالية ، المعاد تجميعها حسب مجموعات البلدان المشمولة بـ "دراسة الحالة
الاقتصادية في العالم" .

تعريف : القروض المصرفية هي التزامات إجمالية بتقديم قروض وتسهيلات ذات
أجل استحقاق أصلي يزيد على سنة واحدة . وهي تشمل على ائتمانات لتجديد القروض
التي تحل آجال استحقاقها وإعادة التمويل ، علاوة على تقديم ائتمانات جديدة
للمدينين الذين يقومون بتجديد ديونهم ، لكنها لا تشمل على عمليات إعادة الجدولة
العامة ذاتها . كما أنها لا تشمل على القروض التي تضمنها وكالات ضمان ائتمانات
المصادر .

٤٧- وقد كانت هناك قوتان رئيسيتان وراء انسحاب الدائنين الخاصين من البلدان النامية المدينة قبل الآوان . أولا ، تغيرت صورة الجدارة الائتمانية للمقترضين بسرعة عندما ارتفعت اسعار الفائدة وتدهورت احتمالات التصدير . ثانيا ، حدث ذلك في وقت كان فيه عدد من المصارف الرئيسية ، والمصارف الأصغر أيضا ، في وضع مالي ضعيف . مما تطلب مزيدا من الرسولة وتخفيض نسبة القروض "المحفوفة بالمخاطر" وزيادة احتياطي الطوارئ . وفي حين لم يحدث بوجه عام أي تغيير كبير في صورة الجدارة الائتمانية للبلدان المدينة (إذ ظل الإقراض غير الطوعي هو السمة الغالبة على المهفقات المالية المتفق بشأنها في عمليات إعادة الجدولة) ، فقد تحسن وضع المقرضين المالي تحسنا كبيرا . وفي معظم المصارف التجارية في أوروبا واليابان والولايات المتحدة التي قدمت قروضا كبيرة الى البلدان النامية نما منذ عام ١٩٨٢ ، رأس المال الاولي كنسبة مئوية من الأصول (القروض والاستثمارات) وزادت احتياطات خسائر القروض نموًا كبيرًا وارتفعت الإيرادات^(٢٣) وينعكس التحسن الواضح في المركز المالي للمصارف التجارية الدولية أيضا في قيمة أسهمها . والتي زادت منذ عام ١٩٨٢ ، لأسباب منها تأشير اتجاهات أسواق الأسهم في المراكز المالية الرئيسية (لندن ، ونيويورك ، وباريس ، وطوكيو ، وفرانكفورت) .

٤٨- وفي هذه الاثناء ، قللت المصارف التجارية الدولية من معاملاتها مع البلدان النامية . وزادت ديون البلدان النامية للمصارف التجارية الدولية منذ عام ١٩٨٢ ولكن بسرعة أقل من نمو رأس مال البنوك ، مما قلل بشكل كبير تعاملها مع البلدان النامية ، وبوجه خاص ، مع البلدان المدينة^(٢٤) . وثمة مقياس آخر لحجم المعاملات ، وهو النسبة المئوية لطلبات البلدان النامية من مجموع الطلبات ، يُظهر هو أيضا انخفاضا كبيرا في هذه المعاملات ، إذ تناقصت القروض الجديدة المقدمة الى البلدان النامية تناقصا كبيرا (انظر الجدول ١٠) .

٤٩- غير أن تحسن المركز المالي وانخفاض معاملات المصارف التجارية الدولية وانخفاض معاملاتها ليسا شرطين كافيين لإستئناف الإقراض الطوعي . فقد أصبحت البنوك بشكل متزايد كارهة للمخاطر ولا يمكن أن يعيد الإقراض الطوعي إلا حدوث تحسن مشهود في الاحوال المالية للبلدان المدينة ينتج بدوره عن تحسن كبير في فرص تصدير منتجاتها . وفي تلك الاثناء يفسح تحسن الشروط المالية للمصارف المجال الى حد ما لتجربة نهج جديدة لتخفيف حدة أوضاع البلدان المدينة بروح تقاسم المسؤولية . وقد قدمت مؤخرا بعض التساهلات في شكل رسوم مخفضة وموزعة زمنيا . ونظرا الى أن قيمة الدين السوقية هي بشكل واضح أقل من قيمته الاسمية ، فينبغي النظر في إنقماه جزئيا في بعض

الحالات ، بشكل يدعم ما تبدله البلدان المدينة من جهود لتمحيح مسار اقتصاداتها .
وسيكون دور منظمو المعارف ووكالات الاشراف دورا بالغ الالهمية في هذا المجال . ويبدو
ان هناك حاجة الى مرونة جديدة ، للتوصل الى حل دائم للدين المعلق الذي يقيد النمو
والتنمية في عدد كبير جدا من البلدان النامية .

الجدول ١٠ - التغيرات الحاصلة في المطالبات الخارجية للمماري
التي تقدم تقاريرها الى مصرف التسويات الدولية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

الارصدة في نهاية ١٩٨٥	الارصدة في نهاية ١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
١ ٤٨٠,٠	١ ٢٠٥,٠	١٠٠,٠	٩٠,٠	٨٥,٠	٩٥,٠	مجموع صافي الإقراض المصرفي الدولي بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط
١١٠,٢	١٠٣,٢	١,١-	١,٨-	٩,٨	٨,٢	(النسبة المئوية من المجموع)
(٧,٤)	(٨,٦)	(١,١-)	(٣,٠-)	(١١,٥)	(٨,٦)	البلدان النامية غير الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط
٢٤٩,٦	٢١٨,٥	٨,٥	١٠,٤	١٣,٢	١٩,٨	(النسبة المئوية من المجموع)
(٢٢,٦)	(٢٦,٤)	(٨,٥)	(١١,٦)	(١٤,٤)	(٣٠,٨)	
						بند تذكيري :
						امريكا اللاتينية باستثناء اكوادور ، وبهاما ، وجزر البهاما ، وفنزويلا
٢١٧,٩	٢٠٣,١	١,٢	٥,٧	٧,٨	١٣,١	(النسبة المئوية من المجموع)
(١٤,٧)	(١٦,٩)	(١,٣)	(٦,٣)	(٩,١)	(١٣,٧)	

المصدر : مصرف التسويات الدولية ، التقرير السنوي السادس والخمسون ، بال ،
سويسرا ، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

رابعاً - النتائج

٥٠ - لقد تم احراز بعض التقدم فيما يتعلق بعناصر محددة من الاستراتيجية المتبعة تجاه حالة الديون الدولية حتى هذا الوقت : وقد تمكنت البلدان المدينة من التغلب على مشاكل تجارتها وأرصدة حساباتها الجارية ، وانخفضت أسعار الفائدة انخفاضاً كبيراً ، مما قلل كثيراً التزامات البلدان النامية فيما يتعلق بمدفوعات الدين . كما أن انخفاض أسعار النفط وتعديل سعر الدولار نزولاً ، حسناً على الأقل دلائل المستقبل بالنسبة لعدد كبير من البلدان النخفية التي تثبتت أسعار عملاتها على أساس سعر الدولار . على أن الركود لا يزال يعترى التجارة العالمية ، كما أن احتمالات تحقيق معدل توسع أسرع ليست مشرقة . وما برحت أسعار السلع الأساسية منخفضة . وقد أدى هبوط أسعار النفط الى زيادة حدة مشاكل الديون الكبيرة التي ترهق البلدان المصدرة للنفط .

٥١ - ولا تعتبر البلدان النامية المدينة حتى الان مؤهلة لتلقي الائتمان . ولا تزال وارداتها متقلبة كثيراً ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في حالة ركود . وتقوم العلاقات بين المدينين والدائنين على أساس جدولة الديون من حين الى آخر بشكل متواتر ، وتقديم قروض لا طوعية . ولقد حقق عدد من البلدان المدينة بعض التقدم ، واتخذ ذلك غالباً طابع انتماء جزئي ، على أن ذلك كان في أحيان كثيرة انتعاشاً عابراً . وتردى الوضع في عدد من هذه البلدان عما كان عليه عند نشوب الأزمة .

٥٢ - وفي ضوء ما تقدم ، توضع الأسباب الأساسية التالية أن اشتراك الحكومات في بحث هذه القضايا في إطار أكثر تنظيماً وشمولاً أوسع نطاقاً ، ليس أمراً مستصوباً فحسب ، بل ضرورياً أيضاً :

(أ) ليست مشكلة الديون الدولية أقرب الى الحل اليوم مما كانت عليه منذ أربع سنوات ؛

(ب) هذه الأزمة قضية عالمية وليست مجرد مجموعة من المشاكل . لقد تراكمت على أكثر من ٦٠ بلداً نامياً - أي بلد من كل اثنين - متأخرات على ديونه أو تعيّن عليه إعادة جدولتها منذ وقت قريب . وازاء الانخفاض الشديد في واردات هذه البلدان واستثماراتها ، تضاعف الطلب العالمي ، وارتهن جزء من امكانيات نموها في المستقبل ؛

(ج) ان عمليات التكيف المحلي والاصلاحات الجزئية في مجال السياسة العامة اللذين تتبعهما البلدان المدينة ، لا يكفيان في حد ذاتهما . ويتعذر تحقيق التكيف مع النمو إلا في بيئة عالمية أكثر دينامية . وعوضاً عن ذلك ، يجري تنقيح التقديرات السابقة لنمو الانتاج العالمي والتجارة العالمية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ نزولاً ، مما يبرز الحاجة الى تناول مشكلة الديون الدولية في اطار احتمالات النمو وسياسات الاقتصاد الكلي في بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية المتقدمة النمو .

(د) ان فكرة تقاسم مسؤولية تسوية مشكلة المديونية الدولية بسبيلها الى ان تكون مقبولة على نطاق واسع . بيد ان الاطار الذي يتيح التعاون بين جميع المشتركين في مجهود مشترك لا يزال عسير المنال ، كما يبدو ان المبادرات الرامية لإيجاد حل كهذا تفتقر الى الزخم السياسي .

(هـ) وازاء إحجام المصارف التجارية عن إقراض البلدان النامية المدينة وحرصها على تقليل معاملاتها مع تلك البلدان ، اصحت مشكلة الديون الدولية في جوهرها مسألة من مسائل السياسة العامة . ويتعين اتخاذ مبادرات جديدة ، يُفضّل ان تكون مشتركة ، من جانب حكومات البلدان المدينة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية على حد سواء . ومن الاولى ان يتم ذلك على اساس مشترك .

٥٢ - ان التحسن في البيئة الاقتصادية الدولية في السنوات القادمة ، مع زيادة سرعة نمو الانتاج العالمي والتجارة العالمية ، وانتعاش أسعار السلع الاساسية لبلوغ مستويات مربحة ومستقرة ، من شأن هذا كله ان ييسر الى حد كبير تخفيف عبء الديون . بيد انه من الحكمة الاعتراف بأن النمو قد لا يعود الى مستويات مرتفعة بالقدر الكافي الذي يخفف حدة المشاكل التي تعاني منها بلدان مدينة عديدة .

٥٤ - وان البلدان ذات الدخل المنخفض المنتجة للسلع الاولى التي تواجه مشاكل مزمنة في مدفوعاتها ، واحتمالات قليلة للوصول الى تدفقات رأس المال الخاص ، بحاجة الى تخفيف اعباء ديونها على نحو مناسب يُفترض ان يلائم جهود التكيف الداخلي التي تبذلها^(٢٥) . وفي واقع الامر ، يدل تحليل النمو والديون في المنظور المتوسط الاجل ، الوارد في "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦" الذي وضعته الاونكتاد^(٢٦) ، على ان اقل البلدان نموا وافريقيا يفلب ان تواجه تدهورا خطيرا في مؤشرات الديون (مشال ذلك ، مدفوعات الفائدة بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي وبالنسبة الى الصادرات) في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ويدل تحليل البنك الدولي لمشاكل خدمة الديون في افريقيا جنوبي

المحراء على أن البلدان في المنطقة التي أعادت الجدولة أكثر من مرة أثناء السنوات العشر الماضية متواجه مدفوعات ديون في السنوات الثلاث القادمة ، تزيد على مدفوعات الفترة ١٩٨٢-١٩٨٤ بحوالي الثلثين (٣٧) .

٥٥ - وسيحتاج التكيف الموجّه الى النمو في البلدان الأخرى الى تمويل جديد . وفي هذا الإطار ، وعند تقديم القروض في المستقبل ، من المهم استخلاص دروس ملائمة من أزمة الديون ، ومنها قصور آلية تقاسم مخاطر عقود الدين التي تضع عبء جميع المخاطر التي تنجم عن أسعار الصرف والفائدة على كاهل المقترضين . وفضلا عن الإفراط في الاقتراض والإقراض الناجمين عن أخطاء السياسات العامة ، فإن عدم التعاقد على الوقاية من الطوارئ المحتملة الوقوع في المستقبل في هذه المجالات من الواضح أنه زاد من حدة أزمة الديون الدولية عندما تبين فجأة أن الاحداث في أوائل الثمانينات أصبحت غير مواتية للمدينين ، في حين كان المقرضون يحصلون علاوة تتمثل الى حد ما في الفرق بين أسعار الفائدة الدولية المعمّمة .

٥٦ - ولقد استحدثت آليات جديدة للطوارئ المحتملة ورد نمها في اتفاق احتياطي عقد مؤخرا بين مقترض رئيسي وصندوق النقد الدولي (الطوارئ المحتملة في أسعار النفط والطوارئ المحتملة في النفقات الرأسمالية التكميلية) . ان عدم اضطراب البلدان المدينة الى اتخاذ اجراءات زائدة للتكيف واصلاح مسار اقتصادها عندما تحيد عوامل لا تسيطر عليها عن المسار المتوقع ليس أمرا يهملها وحدها ، وإنما في ذلك أيضا مصلحة بلدان أخرى يفلب أن تتضرر من جرّاء هذا التكيف . ومن المرجح أن يستمر اتباع هذا النهج في اتفاقات أخرى ، وليس فقط مع صندوق النقد الدولي ، وأن يسفر عن ترتيبات من نوع جديد لاقتسام المخاطر .

٥٧ - وفي بعض البلدان الدائنة ، تتيح النظم المصرفية الأكثر مرونة للدائنين إعداد صفقات مالية متكاملة تتميز بسمات مبتكرة ، بما في ذلك رسلة أسعار الفائدة ، ومنح تخفيضات ، وخفض الديون وأسعار الفائدة حيثما كان ذلك في مصلحة جميع الاطراف .

٥٨ - وقد أعرب المدير السابق للبنك الدولي بوطوح عن الحاجة الى فتح آفاق جديدة فيما يتعلق بحالة الديون الدولية في بيان رئيسي أدلى به سبق الإشارة اليه (٣٨) :

"نحن المسؤولين في البنك الدولي لم نكن لنعتقد قط انه بالإمكان حل مشكلة المديونية بين ليلة وضحاها . ان الإدعاء بذلك يجافي الحقيقة تماما . ولكننا ، أصوة بكثيرين غيرنا ، أسرفنا في تقديرنا لما سيكون ميسورا من التدفقات الرأسمالية الطوعية والإطار الزمني لذلك ، من أجل مساعدة البلدان التي تنوء تحت أعباء الديون على العودة الى طريق النمو في أقرب وقت ممكن . وقد هوننا من مقدار المعاناة التي يتعين تحملها قبل أن يتاح بلوغ طريق النمو" .

٥٩ - وقد ألقى هذا البيان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . ولا يزال يعدّ تقييما صحيحا للحالة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، في ضوء اداء الاقتصاد العالمي الذي كان مخيبا للأمال بصورة عامة ، والسيناريوهات المعقولة للمستقبل القريب .

٦٠ - ان الوقت مهيا الآن لاتخاذ مبادرات جديدة وفقا للأسس التي أثير اليها منذ عام مضى . على أن هناك حاجة الى ترجمة الاهداف العامة الى اجراءات محددة في مجال السياسات ، ويجب التصدي لقضية استفحال الدين جنبا الى جنب مع الاحكام والشروط المتعلقة بالتدفقات المالية الجديدة من أجل التنمية وبتكوين هذه التدفقات . وكما أشار التقرير الأخير للجنة التخطيط الانمائي ، يبدو أن هناك حاجة الى "ازالة مخلفات الماضي" لصالح كل من المقترضين والمقرضين ، ولصالح الاقتصاد العالمي بوجه عام . ويتضمن "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦" الصادر عن الاونكتاد تحليلا لهذه المسائل . وعلى وجه الخصوص ، فإن المناقشة المتعلقة بإصلاح الدين الدولي ، الواردة في مرفق الفصل السادس من ذلك التقرير ، جديرة بالاهتمام الشديد .

٦١ - ولا يزال مما يعرقل اتخاذ خطوات فعالة نحو اصلاح الوضع الحالي للدين الدولي وجود تقديرات متباينة للظروف الاقتصادية الراهنة والمرتقبة . بيد أن المداولات التي جرت في العديد من المحافل المتعددة الاطراف في غضون العام الماضي أو نحو ذلك تشير الى وجود قدر أكبر من الاتفاق على خطورة الحالة الراهنة وعلى الحاجة الى اتخاذ اجراءات أكثر جراءة فيما يتعلق بأزمة الدين اذا أريد إعادة تنشيط عملية التنمية قبل نهاية العقد .

الحواشي

(١) انظر البيان الذي أدلى به المدير العام لصندوق النقد الدولي ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية (٤ تموز/يوليه ١٩٨٦) ، والبيان الذي أدلى به الرئيس السابق للبنك الدولي ، المعنون "النمو الاقتصادي : طريق التخفيف من عبء الدين والفقر" ، بوينس آيرس ، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . وانظر أيضا التقرير السنوي السادس والخمسين لمصرف التسويات الدولية ، بال ، حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ .

(٢) E/1986/59-ST/ESA/183 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.1986.II.C.1 .

(٣) انظر ، بصفة خاصة ، سلسلة تقارير الامين العام عن التعاون الدولي في مجالات النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية ، ابتداء من التقرير المؤقت لآذار/مارس ١٩٨٥ والتوسع الذي أدخل على الموضوع في الوثيقة A/40/708 والوثيقة A/C.2/40/15 .

(٤) بيان الاونرابل جيمس أ. بيكر الثالث ، وزير الخزانة ومحافظ البنك والمندوب عن الولايات المتحدة في المناقشة السنوية المشتركة . النشرة الصحفية رقم ١٣ لمجلس ادارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي . اجتماعات عام ١٩٨٥ السنوية ، سيول ، جمهورية كوريا ، ٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ .

(٥) لم يكن من المتوقع أبدا أن يتم تسديد الديون المستحقة خلال السنوات الخمس القادمة ، في ظروف التدهور الشديد في الحالة العامة للبلدان . وبعبارة أخرى ، فإن الالتزامات التعاقدية تفترض ضمنا أن القروض الجديدة متعوض على الأقل جزءا من صداد الديون .

(٦) ويرد في طبعة ١٩٨٣-١٩٨٤ التي أصدرها البنك الدولي بعنوان "جداول الديون في العالم" واشتطن العاصمة ، ١٩٨٤ أن "خدمة الديون الخارجية أصبحت عائقا خطيرا أمام استئناف النمو السريع الذي يوجب تخيله في حالة عدم حدوث زيادة حادة في قدرة البلدان النامية على خدمة الديون . وذلك يتطلب نموا سريعا في صادراتها ، مما يعني ضرورة أن تراعى في سياسات البلدان الصناعية حاجة البلدان النامية لزيادة مبيعاتها في الخارج" .

.../...

٥٢٩٢٢

الحواشي (تابع)

(٧) انظر UNCTAD/TDR/6 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.D.5 ، الفصل الرابع ، الفرع ألف .

(٨) جاء في التقرير السنوي السادس والخمسين لمصرف التسويات الدولية (مدينة بال - حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الصفحة ٥) أنه "في الوقت الذي بدت تظهر بشائر للتحسن ، فإن أسس مشكلات الديون لم تتغير تغيراً كبيراً خلال السنة الماضية . فلم يتم الوفاء بالديون . وتم إعادة جدولة جميع الديون المستحقة" . ويضيف التقرير أيضا الى أنه فيما يتعلق بعام ١٩٨٥ أيضا "لم تقدم قروض جديدة صافية تذكر الى البلدان المدينة التي تسبب ديونها مشكلة لها ، إذ أنها عجزت عن اثبات جدارتها للإئتمان وظلت نسب ديونها على نفس مستوى عام ١٩٨٢" .

(٩) وللإطلاع على تعريف نقل الموارد وقيامه ، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، الفصل الرابع والمرفق الثالث .

(١٠) سجل المعدل السنوي لزيادة إجمالي الناتج القومي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية واليابان والولايات المتحدة ، انخفاضا اثناء النصف الاول من عام ١٩٨٦ بالمقارنة بالمعدل السنوي الذي توخته السلطات الوطنية للسنة كلها ، بلغ نقطة أو نقطتين مئويتين .

(١١) تشير الأرقام المتاحة حتى أيار/مايو ١٩٨٦ (المستندة الى الاحصاءات المالية الدولية "لمندوق النقد الدولي" في آب/أغسطس ١٩٨٦) الى ارتفاع إجمالي قيمة صادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، بما يكاد يكون نفس السرعة التي ارتفعت بها قيمة وحدة صادراتها . بيد أن الأرقام التمهيدية تشير ، فيما يتعلق بالواردات ، الى زيادة قدرها ٥ في المائة في حجم واردات تلك المجموعة . وتشير الأرقام المؤقتة حتى نيسان/أبريل ١٩٨٦ أيضا ، الى انخفاض كبير في واردات البلدان النامية ، يتركز بصورة كبيرة في البلدان المصدرة للطاقة .

(١٢) في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٦ كان سعر الخمر في الولايات المتحدة ٥,٥ في المائة في حين أن السعر الذي يقدم في لندن للتعامل فيما بين المصارف وسعر الفائدة الاساسي كانا قريبين من ٦ في المائة و ٧,٥ في المائة على التوالي .

الحواشي (تابع)

(١٣) للاطلاع على تحليل لآثار التطورات الاقتصادية الدولية والتكيف في البلدان النامية المدينة على معدلات الاستثمار بها ، انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦" ، الفصل السادس .

(١٤) انخفض عجز الحساب الجاري للبلدان النامية المستوردة لرأس المال من ٩٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ (و ٩٧ بليون دولار في عام ١٩٨٢) الى ٣٥ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، وكانت الارقام المقابلة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ٤٣ بليون دولار في عام ١٩٨١ (و ٤١ بليون دولار في عام ١٩٨٢) و ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٥ .

(١٥) في أوائل تموز/يوليه ١٩٨٦ انخفضت الاسعار الحقيقية للسلع الاساسية غير الوقودية الى أدنى معدلاتها في ٣٠ عاما (انظر أميركان اكسبريس بنك ، مجلة أميركان اكسبريس بنك ، أشر الاسعار التي هبطت بشكل قياسي على الايرادات من السلع الاساسية ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦) .

(١٦) على الرغم من وجود صلة من الناحية النظرية بين المدخرات وأسعار الفائدة الحقيقية ، فإن الدراسات التجريبية تبين ان هذه الصلة لا يبدو أنها قوية .

(١٧) رغم أن هذا صحيح بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن الرسوم المفروضة على الصادرات تشكل أيضا بالنسبة لعدد من البلدان مصدراً مهماً من مصادر الدخل .

(١٨) طبقا لما ورد في الفصل السابع من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ ، فإن مرفق التكيف الهيكلي الجديد التابع لصندوق النقد الدولي ، الذي أنشئ في آذار/مارس ١٩٨٦ ، يمكن أن يصبح أيضا جهازا متما هاما للأعمال الموجهة نحو تخفيف مشاكل ميزان المدفوعات والديون في البلدان ذات الدخل المنخفض .

(١٩) ظلت أقل البلدان نموا تؤدي مدفوعات صداد صافية الى الصندوق منذ ١٩٨٤ . ففي النصف الاول من عام ١٩٨٦ ، بلغ صافي هذه التسديدات وقدره ٩٨ مليون دولار مبلغا يعادل ما حصل تقريبا بالنسبة لعام ١٩٨٥ بأكمله (١٠٩ مليون دولار) .

الحواشي (تابع)

(٢٠) وبرغم ذلك ، ارتفعت مديونية البلدان النامية لصندوق النقد الدولي خلال هذه الشهور بمقدار ١,٧ بليون دولار لتصل الى ٣٩,٤ بليون دولار في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وسبب ذلك أن قروض الصندوق مقومة بحقوق السحب الخاصة في حين انخفضت قيمة الدولار بمعدل ٧ في المائة بالنسبة لحقوق السحب الخاصة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الى حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٢١) يرد أدناه ، ببلايين الدولارات الجارية ، القروض السنوية غير التساهلية التي قدمها البنك الدولي (السنوات المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه من العام المذكور) :

<u>١٩٨٦</u>	<u>١٩٨٥</u>	<u>١٩٨٤</u>	<u>١٩٨٣</u>	<u>١٩٨٢</u>	
١٣,٢	١١,٤	١١,٩	١١,١	١٠,٣	الالتزامات بالاقتراض
٨,٣	٨,٩	٨,٧	٦,٩	٦,٤	مدفوعات اجمالية
٣,٦	٣,٠	٣,٥	٣,١	١,٧	تسديدات
٤,٧	٥,٩	٦,٢	٤,٨	٤,٧	صافي المدفوعات
٤,٢	٣,٥	٣,٢	٣,٨	٣,٤	الفائدة
٠,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٠	٢,٣	صافي التحويلات

للمقارنة ، انظر الإقراض التساهلي للبنك الدولي (المؤسسة الانمائية الدولية) في نفس الفترة ببلايين الدولارات الجارية ايضاً (السنوات المالية) :

<u>١٩٨٦</u>	<u>١٩٨٥</u>	<u>١٩٨٤</u>	<u>١٩٨٣</u>	<u>١٩٨٢</u>	
٣,١	٣,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٧	الالتزامات بالاقتراض
٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,١	مدفوعات اجمالية
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	تسديدات
٣,٠	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,١	صافي المدفوعات
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,١	الفائدة
٢,٨	٣,٢	٣,٢	٣,٤	٣,٠	صافي التحويلات

المصدر : "التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٨٦" ، والاعوام السابقة .

.../...

٥٣٩٣٣

الحواشي (تابع)

(٢٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التمويل والدين الخارجي للبلدان النامية ، الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٥" ، باريس ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٦ .

(٢٣) في الولايات المتحدة مثلا يفوق رأس المال الاولي ، بوصفه نسبة مئوية من الأصول متوسط ما كان عليه في السبعينات ، وهو يفوق ، بعشر على الأقل ، نسبة عام ١٩٨٢ . وقد تضاعفت احتياطات خسارة القروض منذ عام ١٩٨١ (مجلة Fortune "Why the Banking System is Getting Stronger" ، ٧ تموز/يوليه ١٩٨٦) .

(٢٤) ارتفعت ، مثلا ، نسبة رأس مال مصارف الولايات المتحدة التي استحققاتها الخارجية لدى البلدان النامية ، على أساس المجازفة (أي بعد تعديلها لمواجهة الضمانات والتحويلات الأخرى المحفوفة بالمخاطر) من ٥٠ في المائة بنهاية ١٩٨٢ الى ٨٠ في المائة بنهاية ١٩٨٥ (بيانات محسوبة من الدراسة الاستقصائية القطرية للاقراض المحفوف بالمخاطر التي أعدها مجلس الولايات المتحدة الاتحادي لفحص المؤسسات) .

(٢٥) وللإطلاع على أساليب تحقيق ذلك ، انظر المبادئ التوجيهية لعمليات الديون . قرار مجلس إدارة التجارة والتنمية ٢٢٢ (د - ٣١) .

(٢٦) انظر UNCTAD/TDR/6 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.D.5) ، الفصل السادس ، الفرع ألف .

(٢٧) "جداول الديون العالمية" ، طبعة ١٩٨٥-١٩٨٦ .

(٢٨) بيان الرئيس السابق للبنك الدولي المعنون "النمو الاقتصادي : طريق تخفيف عبء الديون والفقراء" ، بوينس آيرس ، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(٢٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٦ ، الملحق رقم ٦ (E/1986/26) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .
